



الرئيسية. وقد استمع المشاركون يوم الأحد الموافق 16 أكتوبر للكلمات الافتتاحية وانهضت الجلسات حول: تقييم مدى التقدم حتى تاريخه والفجوات القائمة في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية حول التنمية المستدامة وتحديد القضايا الجديدة والناشئة التي تؤثر على إحراز التقدم نحو التنمية المستدامة في الإقليم والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

وانعقدت يوم الاثنين، الموافق 17 أكتوبر، جلسة حول فرص وتحديات الاقتصاد الأخضر التي تواجه الإقليم في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر. وانهضت جلسة أخرى حول ضمان الالتزام السياسي المتجدد للتنمية المستدامة، وتضمنت فريق من المجتمع المدني وفريق من الخبراء. واجتمع فريق الصياغة المصغر في المساء لمناقشة التوصيات الصادرة عن المؤتمر، والتي تم تقديمها إلى الجلسة العامة من أجل دراستها. وقد تم اعتماد التوصيات عقب مناقشات مطولة.

وقد انعقد هذا الاجتماع في سياق التغيرات الأخيرة في الوطن العربي والتي أثارت توقعات بتحقيق التقدم

ملخص الاجتماع التحضيري العربي الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
(مؤتمر ريو + 20):

17-16 أكتوبر 2011

انعقد الاجتماع التحضيري العربي الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + 20) في الفترة من 16-17 أكتوبر 2011 بمقر جامعة الدول العربية بالقاهرة، مصر. وقد تم تنظيم الاجتماع من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المكتب الإقليمي لغرب آسيا. وقد استهدف الاجتماع دعم الاستعدادات الخاصة بمؤتمر ريو + 20 عن طريق توفير منتدى للتداول وتحقيق الإجماع حول مجموعة موحدة من القضايا والأولويات التي تعكس الرؤية العربية للأهداف والموضوعات المزمع تناولها بمؤتمر ريو + 20. وقد انعقدت ورشة عمل إقليمية لبناء قدرة المجموعات الرئيسية في 15 أكتوبر 2011.

حضر الاجتماع نحو 100 مشارك، يضمن ممثلين عن الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية والمجموعات

تم كتابة وتحرير هذا العدد من نشرة مفاوضات من أجل الأرض (Earth Negotiations Bulletin، البريد الإلكتروني: enb@iisd.org) بواسطة ليلى ميد وأوليفيا باسيني، وسميون وولف. المحرر الرقمي فرانسيس ديجون. المحررون ليوني جوردون و بامبلا إس تشاسيك (pam@iisd.org). الترجمة العربية نهى الحداد، مراجعة حسين طاباني. مدير خدمات التقارير للمعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) لانجستون جيمس "كيمو" جوري السادس (kimo@iisd.org). الجهات المانحة للنشرة هي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية (من خلال إدارة مكتب الدولة للمحيطات والشؤون البيئية والعلمية الدولية)، وحكومة كندا (من خلال وكالة التنمية الدولية الكندية "CIDA")، وزارة الشؤون الخارجية الدانمركية، الوزارة الاتحادية الألمانية للتعاون الاقتصادي والتنمية (BMZ)، والوزارة الاتحادية الألمانية للبيئة وحماية الطبيعة والأمان النووي (BMU)، واللجنة الأوروبية (DG-ENV)، ووزارة البيئة والأرض والبحر في إيطاليا. الدعم العام للنشرة خلال سنة 2011 يأتي من وزارة الشؤون الخارجية النرويجية، وحكومة أستراليا، ووزارة البيئة في السويد، ووزارة الشؤون الخارجية والتجارة في نيوزيلندا، و سوان إنترناشيونال، والمكتب الفيدرالي السويسري للبيئة (FOEN)، ووزارة الشؤون الخارجية في فنلندا، ووزارة البيئة في اليابان (من خلال معهد الإستراتيجيات البيئية العالمية-IGES)، ووزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة في اليابان (من خلال معهد بحوث التقدم الصناعي والاجتماعي العالمي - GISPRI)، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP). تم توفير تمويل خاص لهذا الاجتماع من قبل الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة الفرنسية قدمته الحكومة الفرنسية، ومنطقة ألون البلجيكية، ومقاطعة كويبيك، والمنظمة الدولية للدول الناطقة بالفرنسية (OIF و IEPF). تمويل ترجمة النشرة إلى اللغة العربية مقدم من إيرينا. الآراء التي أعرب عنها في النشرة هي آراء المؤلفين ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر المعهد الدولي للتنمية المستدامة (IISD) أو غيره من المانحين. ويمكن استخدام مقتطفات من المنشورات غير التجارية مع التوثيق الأكاديمي المناسب للمصادر. للحصول على معلومات عن النشرة، بما في ذلك طلبات توفير خدمات التقارير، اتصل بمدير خدمات التقارير من خلال بريده الإلكتروني (kimo@iisd.org)، أو تليفون +1-646-536-7556، أو على العنوان التالي في نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية:

بعض المشاركين أيضا بين الافتقار إلى التقدم الاجتماعي والتوترات السياسية الحالية في العديد من البلدان العربية، قائلين أن البطالة والفقر المستمرين يوضحان مدى إخفاق النماذج الاقتصادية الحالية، رغم النمو الاقتصادي المحرز.

وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، استعرض العديد من أعضاء الوفود خبراتهم الوطنية، حيث أوضح البعض، على سبيل المثال، أنه يجري حاليا إنشاء مجالس وطنية للتنمية المستدامة. وذكر البعض أنهم لا يستطيعون مناقشة الخيارات الدولية بصورة شمولية حتى تتضح المقترحات وأثارها المالية بالكامل.

سوف يتم تقديم التوصيات الصادرة عن هذا الاجتماع إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو + 20، التي تتلقى المداخلات من أجل وثيقة التجميع حتى 1 نوفمبر 2011.

تاريخ موجز حول مؤتمرات الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

يشهد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + 20) الذكرى الأربعين للمؤتمر السياسي الدولي الرئيسي الأول، الذي ينطوي عنوانه بصفة محددة على كلمة "بيئة". ويسعى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى ضمان الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية المستدامة وتقييم مدى التقدم وفجوات التنفيذ خلال الوفاء بالالتزامات المتفق عليها مسبقا ومواجهة التحديات الجديدة والناشئة. ويتضمن محور اهتمام المؤتمر الموضوعات التالية المزمع مناقشتها وتنقيحها خلال العملية التحضيرية: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم بالسويد في الفترة من 5-16 يونيو 1972، واتخذ ثلاث

والتنمية. وقد رأى البعض في ذلك فرصة للاستفادة من الزخم من أجل خلق أنماط جديدة من المناقشات والمشاركات. ومع ذلك، اعتقد آخرون أن بعض التحولات في الحكومة قد أعاققت تنفيذ الاستعدادات الخاصة بهذا الاجتماع الإقليمي، وأعرب البعض عن مخاوفهم بشأن الافتقار إلى التواصل داخل الوزارات وبين الوزارات حول القضايا المتعددة.

وشاركت المجموعات الرئيسية بفاعلية وببلاغة في هذا الاجتماع بأسلوب لم يسبق له نظير ضمن الأنشطة الإقليمية للأمم المتحدة، وفقا لما ذكره بعض أعضاء الوفود، الذين اندهشوا إلى حد كبير من مستوى المشاركة. وقد أدلى الشباب العربي بالكلمات الافتتاحية الأولى وأجرت المجموعات الرئيسية مداخلات أثناء كل الجلسات.

وفيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر، سلط أعضاء الوفود الضوء على الافتقار إلى تعريف شامل واتفقوا على اعتبار الاقتصاد الأخضر أداة للتنمية المستدامة، وليس مبدأ جديدا قد يحل محل التنمية المستدامة. وأثار بعض المشاركين المخاوف من أن يزيد مفهوم الاقتصاد الأخضر من القيود المفروضة على متطلبات التنمية أو المتطلبات الاجتماعية والاقتصادية لبلدانهم وأن تضع توصيات هذا الاجتماع شروطا لاستخدام أي مفهوم مستقبلي للاقتصاد الأخضر. وأكد آخرون على الفرص الاقتصادية والاجتماعية للتحويل إلى الاقتصاد الأخضر. وأشار هؤلاء إلى الأنشطة المفيدة المتعددة التي يمكن اعتبارها جزءا من هذا التحول أو عنصرا من عناصر المساهمة به، مثل إقامة المدن منخفضة الكربون.

وقد ألقى المشاركون الضوء أثناء المؤتمر على الحاجة إلى تحقيق التوازن بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار العديد من أعضاء الوفود إلى أن البعد الاجتماعي يتطلب المزيد من الاهتمام وحذروا من ضرورة ألا يركز مؤتمر ريو + 20 على القضايا البيئية وحدها. وربط



أثناء انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد دعا جدول أعمال القرن الحادي والعشرين إلى إنشاء لجنة التنمية المستدامة لتكون بمثابة لجنة فنية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة لضمان المتابعة الفعالة لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتعزيز التعاون الدولي ودراسة مدى التقدم في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية والدولية.

الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة: أقرت الدورة الاستثنائية التاسعة عشر للجمعية العامة للأمم المتحدة المكرسة لإجراء استعراض وتقييم شاملين لتنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (23-27 يونيو 1997، نيويورك) البرنامج من أجل تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين. وقامت الدورة الاستثنائية بتقييم مدى التقدم المحرز منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وفحص عملية التنفيذ.

مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة: انعقد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في الفترة من 26 أغسطس إلى 4 سبتمبر 2002 في جوهانسبرج بجنوب أفريقيا. وقد تمثل الهدف من مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 55/199 في إجراء مراجعة على مدار عشر سنوات لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية على مستوى مؤتمر القمة من أجل تعزيز الالتزام العالمي بالتنمية المستدامة. وجمع مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بين أكثر من 21 ألف مشارك من 191 من الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والمجتمع العلمي. وقد تفاوض مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة وافر وثيقتين رئيسيتين: خطة جوهانسبرج للتنفيذ وإعلان جوهانسبرج بشأن التنمية المستدامة.

مجموعات رئيسية من القرارات، تمثل أولها في إعلان ستوكهولم. وكان القرار الثاني هو خطة عمل ستوكهولم، التي تتألف من 109 توصية مقدمة إلى الحكومات والمنظمات الدولية حول التدابير الدولية ضد التدهور البيئي. وتمثلت المجموعة الثالثة من القرارات في خمسة قرارات تدعو إلى: فرض حظر على اختبار الأسلحة النووية وتأسيس بنك معلومات دولي حول البيانات البيئية وتناول الإجراءات ذات الصلة بالتنمية والبيئة وإنشاء صندوق للبيئة وتأسيس برنامج الأمم المتحدة للبيئة باعتباره محور للتعاون البيئي العالمي وإبرام المعاهدات.

اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية: أنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة عام 1983 لجنة مستقلة لصياغة جدول أعمال طويل الأجل. وعلى مدار السنوات الثلاثة اللاحقة، عقدت اللجنة - المعروفة باسم لجنة برونولاند، نسبةً إلى رئيسها جرو هارلم برونولاند - جلسات استماع عامة وقامت بدراسة القضايا المطروحة. وقد أكد تقرير اللجنة - مستقبلنا المشترك - الذي تم نشره عام 1987 على الحاجة إلى استراتيجيات تنموية في جميع البلدان تفرح حدود قدرة النظام البيئي على تجديد ذاته واستيعاب النفايات. وأكدت اللجنة على العلاقة بين التنمية الاقتصادية والقضايا البيئية واعتبرت القضاء على الفقر شرطاً ضرورياً وأساسياً للتنمية المستدامة بيئياً.

مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: انعقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المعروف أيضاً باسم قمة الأرض، في الفترة من 3-14 يونيو 1992 في ريو دي جانيرو بالبرازيل وحضره أكثر من 100 رئيس دولة وحكومة وممثلين من 178 دولة ونحو 17 ألف مشارك. وقد تمثلت المخرجات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن الحادي والعشرين (برنامج عمل يتألف من 40 فصلاً) وبيان مبادئ الغابات. وقد تم أيضاً فتح الباب للتوقيع على اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي



القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة. وناقش هؤلاء أيضا التحديات الجديدة والناشئة، والاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وعلى المستوى الإجرائي، اجتمع المشاركون ضمن مجموعات الاتصال من أجل تنظيم أنشطتهم خلال الفترة التي تسبق عام 2012 ودراسة القواعد الإجرائية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

الاجتماع الأول المنعقد فيما بين الدورات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: انعقد الاجتماع الأول المنعقد فيما بين الدورات بشأن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفترة من 10-11 يناير 2011 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد استمع أعضاء الوفود خلال الاجتماع إلى ملخص نتائج التقرير التجميعي حول ضمان الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية المستدامة، الذي يتولى: تقييم مدى التقدم المحرز حتى تاريخه والفجوات المتبقية في تنفيذ النتائج الصادرة عن مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة، وتناول التحديات الجديدة والناشئة. وانهقدت أيضا حلقات نقاش حول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: انعقدت الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفترة من 7-8 مارس 2011 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد ناقش أعضاء الوفود مدى التقدم المحرز حتى تاريخه والفجوات المتبقية في تنفيذ النتائج الصادرة عن مؤتمرات القمة الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة وقاموا بتناول التحديات الجديدة والناشئة ومناقشة نطاق الاقتصاد الأخضر وفكرة الاقتصاد الأزرق ومناقشة الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة. وفي نهاية الاجتماع، تم اتخاذ قرار بالإجماع حول عملية إعداد مسودة وثيقة

ويتم تصميم خطة جوهانسبرج للتنفيذ كإطار عمل لتنفيذ الالتزامات المتفق عليها في الأساس بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتتضمن فصولا حول: القضاء على الفقر، والاستهلاك والإنتاج، وقاعدة الموارد الطبيعية، والصحة، والدول الجزرية الصغيرة النامية، وأفريقيا، والمبادرات الإقليمية الأخرى، وسبل التنفيذ، والإطار المؤسسي. ويحدد إعلان جوهانسبرج المسار الذي يتم اتخاذه من مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية إلى مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ويلقي الضوء على التحديات ويعرب عن الالتزام بالتنمية المستدامة ويؤكد على أهمية تعددية الأطراف ويؤكد على الحاجة إلى التنفيذ.

الدورة الرابعة والستون للجمعية العامة للأمم المتحدة: اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 24 ديسمبر 2009 القرار رقم 236/64، الذي يدعو إلى انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية عام 2012 بالبرازيل وانهقدت ثلاثة اجتماعات للجنة التحضيرية قبيل افتتاح مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وفي 14 مايو 2010، أعلن الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون تعيين وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية شا زوكانج أمينا عاما للمؤتمر. وقام الأمين العام للأمم المتحدة لاحقا بتعيين برايس لالوند (فرنسا) وإليزابيث ثومبسون (بربادوس) كمنسقين تنفيذيين.

الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية: انعقدت الدورة الأولى للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في الفترة من 17-19 مايو 2010 بمقر الأمم المتحدة في نيويورك. وقد تناولت اللجنة التحضيرية كل من الأمور الموضوعية والإجرائية. فعلى المستوى الموضوعي، قام أعضاء الوفود بتقييم مدى التقدم المحرز حتى تاريخه والفجوات المتبقية في تنفيذ النتائج الصادرة عن مؤتمرات

المعني بالبيئة والتنمية موريس سترونج. وأكد المشاركون على خمس قضايا جديدة وناشئة تحظى بأولوية الاهتمام: الوصول إلى الطاقة، والأمن والاستدامة، والأمن الغذائي والزراعة المستدامة، وندرة المياه والإدارة السليمة للمياه، وتحسين القدرة على المواجهة والتأهب للكوارث، وتدهور الأرض والتربة والإدارة المستدامة للأراضي. وفيما يتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، سلط المشاركون الضوء على ضرورة أن تخضع الإصلاحات لمجموعة من المبادئ، بما في ذلك: الاتفاق على المشكلات الرئيسية المزمع تناولها، وضرورة أن يتبع الشكل كل من الوظيفة والمضمون، ووجوب ألا يؤدي الإصلاح إلى تحسين التكامل بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة فحسب، بل إلى استعادة التوازن بين هذه الركائز الثلاثة، ودعم الشفافية، ومواجهة التعقيد عن طريق تبسيط ترتيبات الإدارة والتنفيذ والالتزام.

تقرير الاجتماع

افتتح جميل الدين جاب الله، مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية الاجتماع التحضيري الإقليمي العربي لمؤتمر ريو + 20 صباح يوم الأحد، الموافق 16 أكتوبر 2011.

وأكدت آية محمد عبد المقصود، التي تمثل الشباب العربي، على عدم إمكانية تحقيق التنمية إلا حينما يكون للشباب رأي وكلمة وحينما يتعاونون مع المجموعات الأخرى، وطالبت أن تسفر القضايا التي يتم تناولها بمؤتمر ريو عن خلق فرص عمل للشباب. وطالبت أيضا بالحد من الفقر وتمكين المرأة والحق في التعليم والصحة العامة، ضمن أمور أخرى.

ولفت عادل فريد عبد القادر، الموظف المسؤول بالمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لغربي آسيا، الانتباه إلى احتياجات تعداد السكان المتزايد في العالم، مشيرا إلى أن التحديات التي تم مواجهتها بمؤتمر قمة الأرض لعام

النتائج الخاصة بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية.

الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: انعقد الاجتماع التحضيري الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمقر اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في سنتياجو بدولة تشيلي في الفترة من 7-9 سبتمبر 2011. وقد منح الاجتماع فرصة لوزراء ورؤساء وفود أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأعضاء المجتمع المدني والأمم المتحدة لتبادل الآراء حول الموضوعات الرئيسية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وحول مدى التقدم المحرز حتى تاريخه وفجوات التنفيذ منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وقد تمثلت النتيجة الرئيسية في مجموعة من الاستنتاجات، بما في ذلك: التوصل إلى سبل أفضل لقياس ثروة البلدان التي تعكس بالصورة المناسبة الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة والإطار المؤسسي العالمي المرن والفعال للتنمية المستدامة بما يكفل تكامل الركائز الثلاثة بفاعلية. ولا تذكر النتائج "الاقتصاد الأخضر" حيث لم يتمكن ممثلو الحكومات من الاتفاق حول ما إذا كان ينبغي الإشارة إلى ذلك المفهوم. وسوف يتم تقديم النتائج إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر ريو + 20.

الندوة رفيعة المستوى بشأن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: استهدفت هذه الندوة، التي انعقدت في الفترة من 8-9 سبتمبر 2011 في بكين بالصين، تنسيق المناقشات المتعمقة بين جميع أصحاب المصلحة المعنيين بشأن كل من هدف وموضوعي مؤتمر ريو + 20 من أجل صياغة مقترحات ملموسة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وحضر الندوة أكثر من 200 مشارك، من بينهم الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة شا زوكانج والأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة

تحد من الفقر أو توفر فرصا كافية للعمل. وقالت أن التنمية المستدامة ليست خيارا استراتيجيا، بل ضرورة؛ ودعت الحكومات بالإقليم إلى الاستفادة من التوجه العالمي نحو الاقتصاد الأخضر.

وطلب محمد إبراهيم التويجري، مساعد الأمين العام لجامعة الدول العربية للشؤون الاقتصادية، من البلدان العربية أن تكون رسالتها مسموعة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وذكر أنه ينبغي دمج نقل التكنولوجيا ضمن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة؛ وانتقد أوجه القصور بالتعليم في المنطقة العربية التي تحول دون الاستفادة من نقل التكنولوجيا.

نظرة شاملة على جدول الأعمال: استعرضت رولا ماجدلاني، مدير شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا جدول الأعمال بصورة شاملة، مشيرة إلى الأنشطة الإقليمية القائمة حتى الآن، بما في ذلك: التقارير الإقليمية حول الاقتصاد الأخضر والصادرة عن منظمات التنمية المستدامة في المنطقة العربية وأكثر من 15 جلسة مشاورات حول مجموعة من الموضوعات ذات الصلة.

الجلسة رقم 1: تقييم مدى التقدم حتى تاريخه والفجوات المتبقية في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية حول التنمية المستدامة

تم تسبق هذه الجلسة، التي انعقدت صباح الأحد، من قبل أسامة منصور، المدير العام بوزارة الاقتصاد والتخطيط بإقليم مكة المكرمة وعضو اللجنة الوطنية للإعداد لمؤتمر ريو + 20 بالمملكة العربية السعودية.

العروض: التقرير الإقليمي الثالث لجامعة الدول العربية حول التقدم المنجز في تنفيذ مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية: أوضح إبراهيم عبد الجليل، خلال استعراض هذا التقرير الصادر عن جامعة الخليج العربي، آلية تنفيذ ومتابعة المبادرة. وألقى الضوء على مجالات

1992 لا تزال قائمة حتى الآن. ودعا إلى وضع سياسات متكاملة تضم القضايا البيئية والاجتماعية، مشيرا إلى إمكانية أن يؤثر انعدام الاستقرار على البيئة؛ وأكد أن الاقتصاد الأخضر يعتبر أداة للتنمية المستدامة.

وألقت إليزابيث ثومبسون، المنسق التنفيذي لمؤتمر ريو + 20، الضوء على أهداف المؤتمر، مشيرة إلى أن القضايا التي تواجه المنطقة العربية قد تكون قائمة في مناطق أخرى من العالم وتتطلب حولا جديدة. ووصفت إليزابيث سياق مؤتمر ريو + 20 وسلطت الضوء على الأزمة الاقتصادية العالمية والتحديات التي تواجه تحقيق الأمن الغذائي وإمكانية الحصول على الطاقة والمياه والعلاقة بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. ودعت أعضاء الوفود إلى النظر في كيفية الاستفادة من الاقتصاد الأخضر كأداة في أطر السياسة، وأكدت على أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر يمكن أن يخلق فرص العمل ويحسن نوعية حياة السكان في أنحاء العالم.

ودعا ماجد عبد الفتاح عبد العزيز، ممثل مصر الدائم بالأمم المتحدة ونائب رئيس مكتب اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، إلى تبني رؤية للتنمية المستدامة يمكن تحقيقها بحلول عام 2020. وذكر أن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ينبغي ألا يكون مؤتمر قمة بيئية فحسب، ودعا الحكومات في المنطقة العربية إلى التعاون معا من أجل تحسين معيشة الإنسان، من خلال الاندماج الاجتماعي والقضاء على الفقر وتمكين المرأة. وحذر من استخدام مفهوم الاقتصاد الأخضر في خلق ظروف جديدة للتنمية وكإستراتيجية تساعد على تمكين الشركات فقط.

وأشارت ريما خلف، الأمين التنفيذي للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى أن التغيرات الأخيرة في المنطقة العربية تزيد من توقعات حدوث التقدم والتنمية. وقد ذكرت أن النماذج الاقتصادية الحالية غير ناجحة، نظرا لأن معدلات النمو الأكثر ارتفاعا لم

النامية في الحسبان ودعم التنمية المستدامة. وطالب البلدان النامية بتعزيز القدرات والتعاون بين أصحاب المصلحة؛ وطلب من البلدان العربية دراسة مزايا الاقتصاد الأخضر.

وأشار زغلول سمهان من سلطة جودة البيئة بفلسطين إلى الافتقار إلى التركيز على البعد البيئي للتنمية، وطالب بوضع آلية تفرض التنسيق بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة وانتقد القيود المفروضة على الموازنة لتمويل التنمية المستدامة.

المناقشة: خلال المناقشات اللاحقة، انتقدت المملكة العربية السعودية الافتقار إلى الالتزام بتوفير التمويل ونقل التكنولوجيا إلى المنطقة العربية وطالبت بإعادة هيكلة وتنظيم المؤسسات في الإقليم. وأشارت تونس إلى التقدم الذي تحقق في دولته منذ انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك إنشاء لجنة التنمية المستدامة. وطالب بتحقيق التنمية المستدامة المبنية على التوجه الديمقراطي والمشاركي والاقتصاد الجديد القائم على التكامل الاجتماعي.

وأشارت الأردن إلى الافتقار إلى الاهتمام المناسب بالتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية. وأشار ممثل سوريا إلى الافتقار إلى تعريف موحد للاقتصاد الأخضر وذكر أن دولته قد اتخذت خطوات لتحسين قوانين التنمية المستدامة. وفيما يتعلق بتغير المناخ، طالبت العراق بالقضاء على التلوث وتعويض المتضررين منه. وذكرت ممثلة لبنان ضرورة الإشارة إلى المعاناة الناجمة عن النزاعات، بما في ذلك النزاع القائم بين دولتها وإسرائيل، ضمن التقرير الإقليمي. وأشار ممثل الجزائر إلى التنسيق على المستويين الوطني والإقليمي وإقامة مؤسسات متعددة، بما في ذلك معمل قومي معني بالبيئة والتنمية المستدامة. وقد سلط الضوء على مشروع عالمي ممول من قبل مرفق البيئة من أجل بناء مدينة منخفضة الكربون في بوغزول بالجزائر.

الاهتمام ذات الأولوية، مثل السلام والأمن، حيث لفت الانتباه إلى النزاعات التي أصابت الإقليم والحوكمة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، مثل القوانين البيئية والتخفيف من حدة الفقر، مؤكداً أن الإقليم يسلك المسار السليم نحو خفض نسبة تعداد السكان الذين يعيشون بأقل من 1,25 دولار يوميا إلى النصف بحلول عام 2015، رغم وجود تفاوتات وطنية.

تقرير لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول التقدم المنجز والفجوات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية بشأن التنمية المستدامة:

أشارت رولا ماجدلاني من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، أثناء استعراض هذا التقرير، إلى الالتزامات المتعلقة بحقوق الإنسان والحقوق الاجتماعية والتنمية المستدامة، مؤكدة أنه رغم التقدم المنجز فيما يتعلق بالأهداف الإنمائية للألفية ذات الصلة بالتعليم والصحة والقضاء على الفقر، إلا أن مستوى التحسن يختلف داخل البلدان وفيما بينها. وأشارت إلى تزايد نقل التكنولوجيا وفاعلية الطاقة، بينما أكدت على الفجوات القائمة في تعزيز حقوق الإنسان والصحة البيئية، ودعت إلى اتخاذ إجراء مشترك على كافة المستويات. وطالبت بدراسة الأسباب التي حالت دون الوفاء بالالتزامات الحالية وإيجاد سبل لتصحيحها.

الفريق: أشار فاتح عزام من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى دور حقوق الإنسان في التنمية المستدامة، بما في ذلك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والحق في المشاركة. وذكر أن التحديات في المنطقة العربية تتضمن: الاتجاه نحو نموذج نمو لا يدعم التنمية البشرية، والفساد وسوء إدارة الموارد، وتحقيق حقوق الإنسان.

وأشار علي بن أبي طالب عبد الرحمن محمود من البنك الإسلامي للتنمية إلى الحاجة إلى إصلاح الاتفاقيات الدولية والآليات المالية لضمان وضع مصالح البلدان



شوشاني شيرفان، رئيس قسم الموارد المائية بشعبة التنمية المستدامة والإنتاجية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على عشرة تحديات يبرزها التقرير. فقد سلطت الضوء، فيما يتعلق بالتغير الديموجرافي والبطالة، على أن 55% من العرب يعيشون حالياً في المدن، وأن الشباب الآن أكثر توعية وتعلماً من آبائهم. وحول الربيع العربي، أشارت إلى خيار خلق الفرص من خلال التحديات. وأكدت على الحقائق الوطنية المختلفة فيما يتعلق بالأزمة المالية. كما أوضحت أن الأمن الغذائي العربي لا يمكن أن يتحقق من خلال الاكتفاء الذاتي وحده، مشيرة إلى دول مثل العراق تستورد 70% من احتياجاتها من الحبوب. وحول ندرة المياه، قالت أن ستة فقط من بين 22 دولة عربية فوق خط الفقر المائي وأن الموقف يزداد سوءاً. وأكدت أن استهلاك الطاقة يرتبط إلى حد كبير بالنتائج المحلي الإجمالي وتزايد تكرار وحدة الكوارث الطبيعية وآثار تغير المناخ وتأثير الجفاف والتصحر والتحديات الناجمة عن فقدان التنوع البيولوجي. واختتمت حديثها قائلة أن تلك المجموعات العشرة تؤكد على الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، ولكنها أكدت على ضرورة أن يكون التركيز على العلاقات فيما بينها.

وأوضحت ميلاني هاتشينسون، مسؤول المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغربي آسيا، عملية الاستبصار لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، التي تتناول القضايا البيئية الناشئة التي تؤثر على البيئة العالمية. وفتت الانتباه إلى عملية توقعات البيئة العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، موضحة أن توقعات البيئة العالمية تشمل الموضوعات البيئية الرئيسية والقضايا الشاملة، مثل ملائمة الحوكمة لتحديات الاستدامة العالمية ونقاط التحول الاجتماعية. وقامت بتعريف القضايا الرئيسية الأربعة المحددة حسب توقعات البيئة العالمية بالإقليم، مثل المياه العذبة والأراضي والطاقة والمحيطات والبحار، حيث تمثل الحوكمة البيئية وتغير المناخ قضيتين شاملتين.

لفتت الإمارات العربية المتحدة الانتباه إلى الإنجازات الإقليمية، مثل العمل على إنشاء المدن منخفضة الكربون وإدارة المياه. وذكرت اليمن ضرورة تناول القضايا الخاصة بالإقليم. وأوضح ممثل فلسطين القيود المفروضة على حركة التجارة مع إسرائيل، مشيراً إلى الحاجة إلى الحرية في تحديد العلاقات التجارية. وأشار إلى أن فلسطين ليست عضواً كاملاً بالاتفاقيات المتصلة بالتنمية المستدامة وطالب بتحديد فريق عمل أو آلية لما بعد مؤتمر ريو من أجل متابعة تنفيذ النتائج. وسلطت السودان الضوء على أهمية تقييم مدى التقدم المنجز. وأكد ممثل مصر على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، مشيراً إلى ضرورة أن تتحمل البلدان المتقدمة نصيبها من المسؤولية والتكاليف.

ثم أجرت المجموعات الرئيسية مداخلات أبرزت، ضمن أمور أخرى، على أهمية التعليم للتنمية المستدامة ودعم المرأة والحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي، بما في ذلك التعاون بين البلدان العربية، ونقص التمويل الخاص بالبحوث والحاجة إلى مؤشرات دقيقة للتنمية المستدامة والتعاون في إدارة المناطق الحدودية والتنمية المجتمعية والمعارف التقليدية. وأكد أحد المشاركين على دور وسائل الإعلام في التوعية بقضايا التنمية المستدامة وطالب بتنظيم حلقة تدريب إعلامي في المنطقة العربية استعداداً لمؤتمر ريو + 20.

الجلسة رقم 2: التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه المنطقة العربية

تم تنسيق هذه الجلسة، التي انعقدت بعد ظهرية الأحد، من قبل فاطمة الملا، مستشار الأمين العام لجامعة الدول العربية لقضايا تغير المناخ.

العروض: تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة حول التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه المنطقة العربية. ركزت



وذكر ممثل اليمن ضرورة أن يتناول مؤتمر ريو + 20 قضية النفايات الإلكترونية. وألقى ممثل الإمارات العربية المتحدة الضوء على التأثير على إنتاجية المياه غير التقليدية، مشيراً إلى تأثير ارتفاع درجة الحرارة على المنطقة العربية؛ وذكر أن الأمراض المتزايدة الناجمة عن تغير المناخ تؤثر أيضاً على الحيوانات والنباتات. وأكد ممثل المملكة العربية السعودية على ضرورة أن تستمر إنتاجية النفط وأن تتزايد لحين توافر بدائل مجدية. وأشار إلى انخفاض كفاءة الطاقة الشمسية، رغم وجود إمكانات الطاقة الحرارية. وأكد على أهمية إضفاء الطابع المحلي على التكنولوجيا القائمة، وذكر أن التكنولوجيا ينبغي أن تربط بين الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة. وأشار ممثل عمان إلى ضرورة ألا تنتظر البلدان النامية نقل أو دعم التكنولوجيا.

ولفت ممثل الشعوب الأصلية الانتباه إلى احتياجات المجتمعات النائية والفقيرة، مؤكداً اعتمادها المباشر على الموارد الطبيعية ونقص الوعي فيما يتعلق بقضايا التنمية المستدامة. واختلف ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية في الرأي مع المملكة العربية السعودية حول انخفاض كفاءة الطاقة الشمسية وأشار إلى أن المجتمعات الريفية غير مجهزة للتعامل مع تغير المناخ. وناقش المشاركون أيضاً قضايا تتصل بـ: نقل العلوم والتكنولوجيا، والأمن الغذائي والسيادة، واتفاقيات التجارة والاتفاقيات الزراعية، والطاقة، وظروف العمل، والحاجة إلى التنمية العمرانية المتكاملة، والصحة العامة، والنفايات بما في ذلك النفايات الإلكترونية، والتنقل بين المناطق الحضرية، وحقيقة أن بعض "القضايا الناشئة" هي في الواقع تحديات قديمة. وخل ملاحظاتها الختامية، لفتت الملا، منسقة الجلسة، الانتباه إلى قضايا أخرى ناشئة لم يثيرها المشاركون، بما في ذلك واردات الغذاء وتحتية المياه والسياحة. وأشارت إلى ضرورة أن يكون الربيع العربي حافزاً على التغيير وضرورة الإشارة إلى الأزمة المالية باعتبارها حالة طارئة.

استعرض عادل فريد عبد القادر، مسؤول المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغربي آسيا، رؤية شاملة لمؤتمر قمة الأرض المزمع انعقاده في أبو ظبي في ديسمبر 2011، والذي يستجيب للحاجة إلى المعلومات والمعارف المترابطة التي ينبغي أن تعتمد عليها القرارات والسياسة.

أعضاء الفريق: أشار مروان أويجن من البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة إلى الفرص الناجمة عن التنمية المستدامة، بما في ذلك النمو الشامل والمشاركة والديمقراطية بالنسبة للاقتصادات المحلية والاقتصاديات القائمة على التكيف مع تغير المناخ. وطالب بتحول نموذجي من ندرة الموارد الطبيعية إلى تأمين الموارد الطبيعية، وخاصة فيما يتعلق بموارد المياه، وألقى الضوء على الفرص الناجمة عن التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وذكر باسل يوسف من منظمة الصحة العالمية أنه يتعين على الحكومات بالمنطقة العربية مواجهة التحديات الاجتماعية والبيئية وفرص النافذة الديموجرافية، حيث سوف يؤدي ارتفاع نسبة الشباب في الوقت الحالي إلى زيادة في أعداد المسنين، وخاصة اعتباراً من عام 2045. ودعا الحكومات إلى تحسين استخدام المياه من خلال اختيار المحاصيل والاعتماد على ممارسات ري أكثر فاعلية، مؤكداً على تبعات تغير المناخ على الأمن الغذائي والمائي.

المناقشة: أكد ممثل الأردن، خلال المناقشات اللاحقة، على حاجة الإقليم إلى التعاون بأسلوب متكامل وأشار إلى الانحياز للقضايا البيئية. وألقى ممثل سوريا الضوء على برامج إضفاء الطابع المحلي المقدمة إلى المزارعين من أجل زيادة استقرارهم، وذكر أن العقوبات الاقتصادية المفروضة على دولته قد حالت دون تحقيق التقدم بشأن التنمية المستدامة. وذكر ممثل العراق أن دولته تعد خطة للتنمية المستدامة. وأشار ممثل فلسطين إلى ضرورة تناول قضايا النفايات وإعادة التدوير.

مواجهة الفجوات في الوظائف الحالية، ويجب الاستفادة من الأطر المؤسسية الحالية، وسوف يؤدي دعم الركيزة البيئية إلى تعزيز التنمية المستدامة، ولا بد أن تحظى المؤسسات على المستوى القطري بمزيد من الاهتمام، ولن تكون الإصلاحات الإضافية كافية ويكون هناك حاجة إلى التجديد.

نتائج حلقة العمل المعنية بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة في المنطقة العربية (جدة، 3-5 أكتوبر 2011) ناقش عبد البسيط الصيرفي من رئاسة هيئة الأرصاد الجوية والبيئة نتائج حلقة عمل جدة وسلط الضوء على التوصيات الخاصة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما في ذلك: الدراسة المتوازنة لركائز التنمية المستدامة الثلاثة، ومواجهة الفجوات في الأطر المؤسسية الحالية للوفاء باحتياجات جميع البلدان، وتعزيز عملية التنسيق بين الأطر الدولية على جميع المستويات وبين هيئات الأمم المتحدة، ومشاركة المجتمع المدني على كافة المستويات، وتضمين الجهات المانحة الدولية. وذكر أن حلقة العمل قد اقترحت تغيير أسماء الهيئات الإقليمية وإدراج التنمية المستدامة ضمن مسمياتها، كإعادة تسمية اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية لتكون اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة.

أعضاء الفريق: أشار معتمصم الكيلاني من وزارة التخطيط والتعاون الدولي بالأردن إلى اعتماد تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا على كتيب صدر عام 2003 واستكشف بالمثل الإطار المؤسسي للمنطقة، ولكنه لم يوضح سبب عدم تنفيذ نتائج عام 2003. وأوضح أن الإطار المؤسسي الحالي للتنمية المستدامة يفتقر إلى التوازن ولا بد أن يركز بالمثل على الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، بدلاً من التركيز على دعم الجوانب البيئية فقط. وأكد على عدم إمكانية وضع الإطار المؤسسي قبل توضيح أهدافه، ودعا إلى المزيد من المناقشات المبنية على الخبرات الدولية.

الجلسة رقم 3: الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة
تم تنسيق هذه الجلسة، التي انعقدت بعد ظهيرة الأحد، من قبل فاطمة الملا من جامعة الدول العربية.

العروض: الاستعراض الإقليمي من قبل اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية: سلطت رولا ماجدلاني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا الضوء على التحديات التي تحول دون تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك: آليات الحوكمة الضعيفة في المنطقة العربية، والافتقار إلى مشاركة أصحاب المصلحة، وصعوبة دمج الاعتبارات البيئية ضمن استراتيجيات التنمية، وسوء عمليات التمويل وصنع القرار.

الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة والحوكمة البيئية الدولية: ناقش عادل فريد عبد القادر، الموظف المسؤول بالمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة لغربي آسيا، التحديات التي تواجه الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما في ذلك الافتقار إلى التنفيذ، وبناء القدرة غير الملئمة والافتقار إلى المساءلة. وناقش مزايا وعيوب الخيارات التالية التي يتم دراستها من أجل دعم الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة: إصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة، واستبدال مفوضية الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بمجلس جديد للتنمية المستدامة، ومنظمة شاملة للتنمية المستدامة. وذكر أن نظام الحوكمة البيئية الدولي الحالي مفتت ومعقد ويعاني من ضعف التمويل، وأشار، ضمن أمور أخرى، إلى ما يلي باعتبارها تحديات رئيسية: ضعف الصلة بين التمويل وصنع السياسة، والافتقار إلى الترابط بين الاتفاقيات البيئية متعددة الأطراف وبناء القدرة والتنفيذ. وناقش خيارات دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة من خلال تحويله إلى جهاز متخصص أو هيئة فرعية تحت مظلة الجمعية العامة للأمم المتحدة. وفي الختام، ذكر ما يلي ضمن أمور أخرى: ينبغي أن تركز خيارات الإصلاح على



بين الركائز الثلاثة، وقام بتأييد من العراق بدعم المجلس المقترح للتنمية المستدامة، الذي يتضمن ثلاث لجان، واحدة مقابل كل ركيزة. وأبدى تأييده أيضا لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بصورة أكثر فاعلية وتقنية، ووافق على أن الركيزة البيئية تتطلب الاهتمام، حيث تم إهمالها بالمنطقة منذ عهد طويل.

وأشار ممثل الجزائر إلى تفتت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالتنمية المستدامة، وطالب بمتابعة تنفيذ تلك الاتفاقيات. وأشار ممثل الأردن إلى عدم وجود تنمية مستدامة حتى يصبح البعد البيئي جزءا من الخطط والاستراتيجيات القطرية للتنمية. وأشار إلى ضرورة أن ينظر المشاركون بعين الاعتبار إلى المصالح المشتركة للإقليم.

وذكر ممثل الإمارات العربية المتحدة أن السعي وراء تحقيق التنمية المستدامة يعد مصلحة وطنية. وألقى الضوء على القوانين البيئية القطرية ومؤسسات التنمية المستدامة وعلى الحاجة إلى تحقيق التكامل بين هذه الوزارات والهيئات التي تهتم بالتنمية المستدامة.

وذكر ممثل المملكة العربية السعودية أنه سوف يكون من الصعب مناقشة التوصيات الملموسة الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، نظرا لتوفر العديد من مبادئ الريبة، بما في ذلك ما يتعلق بتعريف الاقتصاد الأخضر؛ وأشار إلى ضرورة قضاء المزيد من الوقت لمناقشة التوصيات.

المجموعات الرئيسية: أبرزت الحاجة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من قدرات الشباب من أجل صياغة رؤية وأهداف التنمية المستدامة، وطالبت، بصفة خاصة، على المستوى القطري بتطوير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وإنشاء مجالس للتنمية المستدامة على المستويات المحلية والقطرية والإقليمية، وشجعت على تعزيز الشفافية والتعامل مع الفساد.

وذكر نوري سوسي من مرصد البيئة التونسية أن الخبرات الوطنية يمكن أن تفيد المنطقة. وألقى الضوء على الربيع العربي والإرادة السياسية الحالية باعتبارها فرصة سانحة، وطالب بهيكل إقليمي لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن بين الركائز الثلاثة. واقترح إنشاء مؤسسات متخصصة، كذلك المتخصصة في مجال الاقتصاد الأخضر.

المناقشة: خلال المناقشات اللاحقة، ذكر ممثل مصر أنه ينبغي أن يتم تقييم المنظمات الحالية لتحديد ما إذا كانت تفي بالتوقعات في المستقبل وألا يكون التركيز على تغيير مسميات المنظمات. وأكد على الانفتاح إلى الإرادة السياسية لإقامة منظمة بيئية دولية جديدة. وقال أنه كان هناك حاجة إلى المزيد من المعلومات حول مزايا وعيوب الخيارات المتعددة للإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، بما في ذلك الآثار المالية. وأيدت ممثلة المغرب إقامة المجالس الوطنية للتنمية المستدامة وفتت الانتباه إلى مركز الإنتاج الأنظف في بلدها.

وذكر ممثل المملكة العربية السعودية أنه ينبغي أن يتم دعم وتعزيز المؤسسات القائمة وأن معظم الحكومات تفتقر إلى الإرادة لإقامة مؤسسات جديدة. وتساءل ممثل السودان عما إذا كان تغيير مسميات المنظمات سوف يضيف أي قيمة. وذكر ممثل العراق أن إضافة عبارة البيئة والتنمية المستدامة لمسميات المؤسسات يعد إسهابا، مشيرا إلى ضرورة دراسة الركائز الثلاثة على قدم المساواة. وذكرت الملا، منسقة الجلسة، أنه يمكن تغيير المسميات من خلال آلية جامعة الدول العربية، رغم أن تلك العملية قد تستغرق سنوات عديدة.

وذكرت ممثلة لبنان أن التنمية المستدامة تتطلب التنسيق بين الوزارات والهيئات. وأشارت إلى أن تغيير مسمى المديرية أو الوزارات هو مجرد بداية، ولكنه لا يكفي، وطالبت بوجود إرادة سياسية لوضع الاستراتيجيات ومتابعة التأثير. ودعا ممثل فلسطين إلى تحقيق التوازن



الأخضر تتمثل في تعميم مبادئ الاقتصاد الأخضر وتعزيز التعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني والأسواق المتخصصة والتكامل الإقليمي بين البلدان العربية ودعم الابتكار والبحوث والتعليم.

تقارير حول النتائج الصادرة عن الاجتماعات التحضيرية الإقليمية المتخصصة بشأن الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: استعرض ريكاردو ميسيانو من شعبة التنمية المستدامة والإنتاجية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نتائج الاجتماع المعني بالسياسات الاقتصادية "دعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية"، الذي انعقد في بيروت، لبنان، في الفترة من 20-21 يوليو 2011. وذكر أن الاجتماع قد حضره وزراء المالية لبحث السياسات من أجل تيسير التدفقات الرأسمالية إلى الاقتصاد الأخضر ودور السياسات المالية والأطر المؤسسية للتمويل الأخضر وضرائب البيئة وحوافز الاستثمار. وألقى الضوء على التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع، بما في ذلك: دراسات الجدوى الاقتصادية والتقنية والصناديق المتخصصة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك تأسيس مرفق بيئي عربي على غرار المرفق العالمي للبيئة، والأنظمة القانونية التي تحسن مناخ الاستثمار أمام الاقتصاد الأخضر. وقال أن المشاركين أخذوا بعين الاعتبار أيضا تشجيع البنوك على تمويل المشروعات ذات الصلة بالبيئة واتخاذ موقف موحد ضد أي ضرائب يتم فرضها على استخدام الوقود الأحفوري ومزايا التدابير العامة الخضراء، ضمن أمور أخرى.

وقدم فريد بوشيهري، المسؤول الإقليمي للتجارة والصناعة والبيئة ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، تقريرا حول نتائج اجتماع المائدة المستديرة الثالث المعني بالاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية: تمهيد الطريق إلى الاقتصاد الأخضر بالمنطقة العربية، الذي انعقد في القاهرة في الفترة من 26-27 يناير

الجلسة رقم 4: الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر

أشار منسق الجلسة يحي المتوكل، وزير الصناعة والتجارة السابق باليمن، أثناء افتتاح هذه الجلسة صباح يوم الاثنين، إلى اتفاق معظم المشاركين على إخفاق نموذج التنمية الاقتصادية المطبق بالمنطقة العربية خلال العقد الماضي، نظرا لأنه لم يؤد إلى الحد من معدلات البطالة أو الفقر. وذكر أن هذا الإخفاق قد ساهم في التوترات السياسية الحالية بالعديد من البلدان العربية. وقال أن صانعي القرار لم يستجيبوا بعد للدعوة لتبني توجهات مختلفة للتنمية الاقتصادية، وأكد على البعد الاجتماعي للتنمية في دراسة مفهوم الاقتصاد الأخضر.

العروض: دراسة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر - المبادئ والفرص والتحديات بالمنطقة العربية: أشار طارق صادق، منسق تغير المناخ بشعبة التنمية المستدامة والإنتاجية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، إلى التحديات والمخاوف ذات الصلة بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية، وألقى الضوء على القيود المفروضة على حركة التجارة والعقبات التي تحول دون الوصول إلى الصناديق الدولية وخسائر الإنتاجية. وقال أن الاقتصاد الأخضر أداة لدعم الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، مؤكدا على المزايا الاجتماعية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك نوعية الحياة ومستويات المعيشة في المناطق الريفية. واقترح تطوير مؤشرات لقياس هذه المزايا.

وناقش أيضا التجارب والخبرات في مجال تنمية الاقتصاد الأخضر في الإقليم، بما في ذلك: استخدام مصادر الطاقة المتجددة، وخاصة طاقة الرياح وإنشاء شركات التكنولوجيا النظيفة وإعادة تدوير المياه والمباني الخضراء والنقل المستدام والكهرباء الخضراء والغاز الطبيعي. وذكر أن المتطلبات الأساسية للتحول إلى الاقتصاد



المؤشرات متوفرة وأنه يتم السعي للحصول على التمويل من أجل تطبيقها.

أعضاء الفريق: أعادت ديانا برونسون، من فريق العمل المعني بالتحات والتكنولوجيا والتركي، إلى الأذهان الإخفاقات السابقة المتعلقة برعاية وتمويل التنمية المستدامة في أعقاب مؤتمر قمة الأرض لعام 1992 وحذرت من تكرار نفس الأخطاء مع الاقتصاد الأخضر. وذكرت أنه لم يكن هناك اقتصاد أخضر واحد، بل "اقتصاديات خضراء" محلية ومتنوعة وقائمة على المشاركة من الألف إلى الياء وأكثر استدامة من الناحية البيئية وتكفل الحقوق الاجتماعية، مثل الحق في الغذاء والصحة والبيئة النظيفة. وأوضحت أن الحكومات لم تكن مستعدة للتنبؤ باحتياجات الاقتصاد الأخضر، مؤكدة أن أزمة الغذاء لم تكن متوقعة، وتساءلت عما إذا كان هناك حاجة إلى تغيير المنهجيات وإلى السياسات الاجتماعية الجديدة. وأشارت إلى التغييرات في المعارف والتكنولوجيا على مدار العشرين عاما الماضية وألقت الضوء على عدم تنفيذ العديد من عناصر جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، مثل الباب الخاص بنقل التكنولوجيا. وطالبت بإعادة إحياء المبدأ الوقائي، واختتمت حديثها بأنه في حالة إخفاق مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، سوف تستمر الحلقة المفرغة.

وأوضح حسين أباطة، المدير السابق بفرع التجارة والاقتصاد ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة، أن مفهوم الاقتصاد الأخضر قائم منذ عقود من الزمن. وأشار إلى وجود توترات في جميع أنحاء العالم، مؤكدا أنه لم يتم بلوغ الذروة بعد وأن فترة التحول في البلدان العربية تمثل فرصة للتقدم نحو الاقتصاد الأخضر. وذكر كيف يؤدي الاستثمار في الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المياه والنقل العام إلى خلق فرص عمل، وكيف يؤدي التعامل مع تغير المناخ إلى إعادة إحياء الاقتصاد. وقال أن الاقتصاد الأخضر لا ينبغي اعتباره عبئا وطالب بالاستثمار في مجالي البحوث والتنمية.

2011. وذكر أن المشاركين قد اتفقوا على وجود آثار سلبية للنماذج الحالية للإنتاج والاستهلاك على البيئة ينبغي استبدالها بنماذج جديدة للتحول إلى الاستهلاك والإنتاج المستدامين. وقال أن المشاركين ألقوا الضوء على: عملية مراكش بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، والحاجة إلى دعم المبادرات الدولية، والتعاون بين المنظمات الدولية والمراكز القطرية من أجل الاستهلاك والإنتاج المستدامين، ودراسة الحد من الفقر أثناء التحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وقدم صالح الجعدي، مدير مكتب المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين بالقاهرة، تقريرا حول نتائج المؤتمر المعني بدور الصناعات الخضراء في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، الذي انعقد في بيروت في الفترة من 28-30 سبتمبر 2011. وذكر أن هذا الاجتماع قد أقر الأهمية المتزايدة للصناعات الخضراء في التنمية الاقتصادية. وتضمنت التوصيات الرئيسية الصادرة عن الاجتماع ما يلي: إقرار مفهوم الصناعة الخضراء كخيار رئيسي للتنمية الصناعية وخلق فرص العمل، وتشجيع الشراكات التكنولوجية في المنطقة العربية ومع البلدان المتقدمة، وتنظيم المنتديات لربط أصحاب المصلحة الإقليمية والدولية، والتنسيق بين المراكز العلمية والبحثية، وتشجيع المؤسسات المالية في المنطقة العربية من أجل دعم تنمية الصناعات الخضراء، ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أجل تنفيذ ممارسات الصناعة الخضراء.

مؤشرات التنمية المستدامة لمتابعة التقدم نحو الاقتصاد الأخضر في إطار التنمية المستدامة: ناقش طارق صادق من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا 13 موضوعا قطاعيا يرتبط بالمؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية. وأوضح أن بعض البلدان قد عرضت تنفيذ المؤشرات على المستوى القطري وقامت بإعداد دورات تدريبية، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية. وذكر أن المبادئ التوجيهية حول كيفية تطبيق



وتساعل عما إذا كانت الصناعات بالإقليم مستعدة للتحول إلى اقتصاد جديد.

وتساعل ممثل السودان عن مزايا وقيود التحول من الاقتصاد البني إلى الاقتصاد الأخضر. وأعاد ممثل سوريا إلى الأذهان المؤتمرات السابقة حول التنمية الخضراء، مشيراً إلى أن دولته قد خصصت أموالاً لتحسين سبل المعيشة والأحياء الفقيرة وأن حجم الطلب المتزايد على الطاقة قد شجع على التحول إلى مصادر الطاقة المتجددة. ورفض ممثل المملكة العربية السعودية أن تكون نماذج التنمية السابقة قد أخفقت، قائلاً أنه لا يوجد تعريف متفق عليه للاقتصاد الأخضر، ولفت الانتباه إلى الاقتصاد الأزرق. وأشار إلى أن المناقشات الخاصة بالاقتصاد الأخضر لم تسفر عن أي أفكار جديدة.

وأكد ممثل الإمارات العربية المتحدة على أهمية الاقتصاد الأخضر، مشيراً إلى أن المفهوم يتناول خلق اقتصاديات منخفضة أو عديمة انبعاثات الكربون. وطالب بسياسات دولية واضحة حول الاقتصاد الأخضر، وسلط الضوء على أنشطة التحول في الإقليم، بما في ذلك: التعاون الإقليمي، والبرامج الأكاديمية والتعليمية حول مصادر الطاقة المتجددة، والمباني الخضراء، والنقل المستدام، ومواصفات الأجهزة الكهربائية عالية الكفاءة.

وأقمت ممثلة الجزائر الضوء على الحاجة إلى تعريف مفهوم الاقتصاد الأخضر أولاً والاتفاق على الأهداف العامة. واقترحت أن يكون أي تحول إلى الاقتصاد الأخضر تدريجياً وأن تتمكن البلدان العربية من تبني المفهوم إذا لم يؤثر على سيادتها القطرية وأولوياتها القطرية ويحد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى. وينبغي أن يتناول الفقر ويزيد من إمكانية الحصول على الأموال الدولية الخاصة بالتحول إلى الاقتصاد الأخضر.

وأشار ممثل قطر إلى مخاوف البلدان النامية من الاقتصاد الأخضر، وألقى الضوء على البرامج التي تستهدف

المناقشة: ناقش ممثل العراق إدارة الموارد الطبيعية، وسلط الضوء على ندرة المياه وأثارها الاقتصادية والاجتماعية، وتساعل عما إذا كان الاقتصاد الأخضر سوف يساعد في التغلب على هذه المشكلات. وأكد ممثل تونس على الحاجة إلى تعريف تفصيلي للاقتصاد الأخضر وعملية التحول إليه وتحليل التكلفة-الفائدة. وقال أنه ينبغي تنسيق التحول وفقاً للأولويات القطرية.

وسلطت ممثلة لبنان الضوء على الاستراتيجيات التي يتم إقرارها خلال التحول إلى الاقتصاد الأخضر، بما في ذلك متابعة الصناعات لوقف استخدام المواد المستنفذة للأوزون ودعم مراكز الإنتاج الأنظف. وأكد ممثل اليمن على الاهتمام بالخطوات التي يتخذها المزارعون في المناطق الريفية، مثل إعادة التدوير والتكيف مع تغير المناخ. وذكر أيضاً أنه ينبغي على شركات تكنولوجيا المعلومات أن تتبنى توجهات مستدامة وتؤسس مراكز لإعادة التدوير.

وأقمت ممثلة المغرب الضوء على الاستراتيجيات التي يتم إقرارها في دولتها، بما في ذلك الاستخدام الحكيم للطاقة في معالجة المياه وتحسين ظروف الريف للمزارعين. وأشارت إلى إعداد مشروع المدينة الخضراء الذي يحد من انبعاثات الكربون واستخدام المياه. وذكر ممثل مصر أن هناك حاجة إلى المزيد من الوقت لتناول مفهوم الاقتصاد الأخضر وأنه ينبغي إتاحة المعلومات مسبقاً، نظراً لأنه مفهوم جديد يفتقر إلى تعريف مشترك. وأعرب عن مخاوفه من إمكانية استخدام المفهوم لفرض شروط وحواجز على حركة التجارة.

وذكر ممثل الأردن عقب مناقشات مكثفة أنه ليس هناك تعريف للاقتصاد الأخضر. وقال أنه يجب التعامل مع المفهوم على المستوى الإقليمي بأسلوب تعاوني قبل تناوله على المستوى الدولي. وأكد على أهمية الشراكة بين القطاعين العام والخاص والافتقار إليها في الإقليم.

وفي ملاحظاته الختامية، طلب يحي المتوكّل، منسق الجلسة، من المشاركين تقديم تقارير كتابية من أجل دمجها في إعداد وثيقة نتائج الاجتماع.

الجلسة رقم 5: ضمان الالتزام السياسي المتجدد بالتنمية المستدامة

انعقدت هذه الجلسة صباح يوم الاثنين؛ وقام عمرو نور، مدير اللجان الإقليمية بمكتب نيويورك، بدور المنسق.

فريق المجتمع المدني: نتائج مشاورات المجتمع المدني:

استعرض مهدي أحمد جفار من جمعية البيئة بعمان المشاورات التي انعقدت في دبي في الفترة من 9-10 أكتوبر 2011. وذكر أن المشاركين قد ناقشوا القضايا ذات الصلة بالتعاون الدولي في مجال التجارة العادلة، ودعم إطار التنمية المستدامة من أجل تحقيق العدالة والشفافية بما يتوافق مع القانون الدولي، ورفع منزلة برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى مستوى مماثل لمنزلة منظمة التجارة العالمية، وتحسين مشاركة المجتمع المدني بأسلوب منهجي، وتطوير أنظمة إنذار مبكر للاستجابة المباشرة والفورية للمخاطر البيئية. وذكر أن الاقتصاد الأخضر يجب أن يهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والقضاء على الفقر والاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والحد من الانبعاثات وعدم فرض القيود على حركة التجارة. وقال أن المشاورات حددت الأولويات التالية: استخدام جميع أنماط الطاقة المتجددة، وتشبيد المباني الخضراء، ووسائل النقل النظيفة، وإعادة تدوير واستخدام المياه الرمادية، وخاصة في مجال الزراعة.

وقدم زياد عبد الصمد، المدير التنفيذي للشبكة العربية للتنمية - منظمة غير حكومية، تقريرا حول المشاورات التي تمت في بيروت في الفترة من 12-13 أكتوبر 2011، وألقى الضوء على التوصيات، بما في ذلك: تناول القضايا الدولية، مثل التجارة والديون والمساعدات البيئية، ودعم مجموعات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ السياسة، واحترام العلاقات المتأصلة بين التنمية

قطاعات محددة وعلى الافتقار إلى الدعم المقدم من البلدان المتقدمة إلى البلدان النامية.

واقترح ممثل فلسطين إلقاء الضوء على كل من البعد الاجتماعي والبعد البيئي للتنمية المستدامة والتحول إلى الاقتصاد الأخضر، مشيرا إلى أن الجوانب الاجتماعية، مثل القضاء على الفقر وتوفير فرص العمل، لم يتم مناقشتها بصورة كافية. وطالب بالتوصل إلى تفاهم واتفاق مشترك بين البلدان العربية قبل انعقاد مؤتمر ريو + 20، مشيرا إلى الحاجة إلى إطار عام يؤكد الالتزام السياسي.

وأكد ممثلو المجتمع المدني على أمور، من بينها: الحق في تطوير التكنولوجيات، بما في ذلك استخدام الطاقة النووية في الأبحاث، وتزويد المجتمع بسبل التعامل مع تغير المناخ، وتمكين الفقراء من الاستفادة من التكنولوجيا، وتبادل الخبرات الإقليمية في مجال خضرة الاقتصاد. ولفت أحد ممثلي المنظمات غير الحكومية الانتباه إلى تعريف الأمم المتحدة للاقتصاد الأخضر. وأشار آخر إلى ضرورة أن يكون التركيز على تعريف معايير مثل رفاهية الإنسان والتوزيع العادل لمزايا التنمية من أجل ضمان نجاح هذا النمط من الاقتصاد في المنطقة العربية. وطالب النساء باغتنام الفرص لخلق بيئة مهيأة للمرأة في الاقتصاد الأخضر والخذ بنظر الاعتبار الجنس في قضايا التنمية المستدامة.

وأكدت مقررة الاجتماع أنهار حجازي، نائب الأمين السابق للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، على أن الاجتماع ليس تقنيا، ولكنه يستهدف تحديد موقف البلدان العربية من التنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر، وطالبت أن يشير تقرير الاجتماع إلى السياق الدولي والعمليات الدولية الحالية ويحدد الموقف ويلقي الضوء على التوصيات.



إنتاج الطاقة ونقص الاستعدادات للتعامل مع الكوارث الطبيعية، وأكد على الاعتماد على العمالة الأجنبية في بعض البلدان وهجرة الشباب للبحث عن العمل. وأكد أيضا على أهمية العمل الإقليمي بشأن الاتفاقيات الدولية لضمان استدامة المجتمع العربي. وأوصى، ضمن أمور أخرى، بتأسيس صندوق عربي للمبادرات الإقليمية لمواجهة التحديات الناشئة والقائمة. وفي كلمته الختامية، لفت الانتباه إلى المنتدى العربي للبيئة والتنمية، المزمع انعقاده في بيروت في الفترة من 27-28 أكتوبر 2011 حول الاقتصاد الأخضر في المنطقة العربية المتغيرة.

وأدى وليد روبري من جامعة الخليج العربي بتعليقات حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة (الجلسة رقم 3) والطريق إلى المستقبل. وأعاد إلى الأذهان الاتفاق على ضرورة تحقيق التوازن بين نتائج السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسات البيئية، وطالب بأن تكون البيئة محور صنع القرار. وأشار إلى أن التنمية المستدامة عملية مستمرة، وليست مشروعا، بل هي قضية حوكمة. ودعا إلى التمييز بين النمو الاقتصادي، مثل الناتج المحلي الإجمالي، والتنمية الاقتصادية، التي تتضمن معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة والعمر الافتراضي والفقر وجودة البيئة والعدالة. وحول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، أشار إلى ضرورة دعم المؤسسات القائمة على المستوى الدولي، بدلا من إقامة مؤسسات جديدة، وطالب بمراجعة المنظمات الإقليمية القائمة، وأشار إلى الحاجة إلى تأسيس مجالس قطرية للتنمية المستدامة ودعم المجالس القائمة.

وأدت أنهار حجازي، نائب الأمين التنفيذي السابق للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، بتعليقات حول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر (الجلسة رقم 4) والطريق إلى المستقبل. ولفت الانتباه إلى الربيع العربي والقضاء على الفقر ورعاية المهمشين، وخاصة النساء. وطلبت تسليط الضوء على مبادئ مؤتمر ريو لعام 1992، مثل المسؤوليات المشتركة والمتباينة ومبدأ المسؤولية عن التلوث. وطلبت بتمويل

المستدامة وحقوق الإنسان، والحوكمة الرشيدة للموارد الطبيعية. وذكر أنه ينبغي ألا يتم تناول الزراعة من منظور اقتصادي، بل باعتبارها قضية تنموية.

وقدم عماد عدلي، المنسق العام للشبكة العربية للبيئة والتنمية، تقريرا حول نتائج المشاورات التي انعقدت في القاهرة في الفترة من 14-16 أكتوبر 2011. وأكد على إمكانية الاستفادة من المجتمع المدني في تحقيق التنمية المستدامة في الإقليم، وألقى الضوء على العمل على زيادة الوعي وتقوية دعم الجماهير للتنمية المستدامة والاقتصاد الأخضر واستخدام مصادر الطاقة المتجددة. وطالب أيضا بتحقيق تمثيل أفضل للمنطقة العربية بمؤتمر ريو + 20، وأيد دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة أو تأسيس مجلس متخصص للتنمية المستدامة، ودعم المجالس القطرية للتنمية المستدامة، مشيرا إلى تجارب تونس التي تستخدم توجهها منطلقا من القاعدة، وسلط الضوء على القضايا الاجتماعية، بما في ذلك الأمية والبطالة والفقر، في سياق التنمية المستدامة.

فريق الخبراء: أدلى سمير عيطة، رئيس مؤسسة مفهوم، بتعليقاته حول تقييم التقدم المنجز حتى الآن والفجوات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة (الجلسة رقم 1) والطريق نحو المستقبل. وأشار إلى أن تقييم التقدم كان أمرا معقدا وكان هناك حاجة إلى تحديد المؤشرات وقائمة الأولويات الإقليمية، ربما من خلال تشكيل لجان الخبراء. وألقى الضوء على الصعوبات التي يتم مواجهتها لقياس ترجمة الاتفاقيات الدولية إلى تطبيقات إقليمية وقطرية ومحلية. وفي الختام، لفت الانتباه إلى حقوق المواطنين داخل الإقليم.

وأدى حسن مكلب من المركز الدولي للبحوث الزراعية في المناطق الجافة بتعليقات حول التحديات الجديدة والناشئة التي تواجه المنطقة العربية (الجلسة رقم 2) والطريق إلى المستقبل. وألقى الضوء على انخفاض إنتاج الغذاء عن الاستهلاك، مشيرا إلى التوزيع غير العادل



التي تزيد من مجال وقدرة منظومة الأمم المتحدة، خاصة في البلدان النامية.

عرض توصيات مسودة تقرير الاجتماع التحضيري

العربي الإقليمي: فيما بين ظهيرة ومساء يوم الاثنين، اجتمعت مجموعة صغيرة لصياغة التوصيات. وبعد أن اختتمت مجموعة الصياغة أعمالها، استعرض المنسق جاب الله التوصيات أمام الجلسة المكتملة. وشرع المشاركون بعد ذلك في التعليق على التوصيات وإدخال التعديلات عليها.

وقد تم التأكيد على أن هذه الوثيقة تهدف إلى أن تعكس رؤية المنطقة العربية وتساهم في إعداد وثيقة النتائج المزمع مناقشتها خلال العملية التحضيرية وفاعليات مؤتمر ريو. وفيما يتعلق بالتوصيات المحددة، لم يطلب أحد المشاركين إعادة التأكيد على مبادئ ريو ونتائج المؤتمرات الدولية الأخرى للتنمية المستدامة فحسب، بل طالب أيضا بتنفيذ النتائج والالتزامات التي تم التعهد بها خلال هذه المؤتمرات.

خلال مناقشة نتائج المؤتمرات الرئيسية للتنمية المستدامة، ظهر بعض الجدل حول ما إذا كان ينبغي الإشارة إلى مبادرة التنمية المستدامة في المنطقة العربية (التي تم إقرارها عام 2004)، حيث أيدت بعض البلدان إعادة التأكيد على الالتزامات الإقليمية، بينما رأت الأخرى عدم ضرورة ذلك عند تناول السياق الدولي. وتم الاتفاق في وقت لاحق على إضافة ذلك الأمر كنقطة مستقلة.

أكد ممثلا العراق وفلسطين على أن الاحتلال يمثل عقبة هائلة أمام التنمية المستدامة وأن هؤلاء الذين يعيشون في ظل الاحتلال يحتاجون إلى دعم خاص. وناقش المشاركون ما إذا ينبغي الإشارة إلى حق تقرير المصير وكيفية الإشارة إليه.

مشروعات نقل التكنولوجيا والتنمية، وفتت الانتباه إلى آثار الوضع المالي الحالي على ترسيخ الاقتصاد الأخضر في الإقليم.

المناقشة: ألقى ممثل سوريا الضوء على مؤشرات الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. ودعا ممثل اليمن منظمات المجتمع المدني إلى تبني رؤية مستقلة وتوصيل أصواتها وإثبات قدرتها على أن تكون شريكا رئيسيا في مؤتمر ريو + 20. واستعرض ممثل الأردن خبراته مع مشروعات وبرامج التنمية المستدامة. وذكر ممثل العراق أن السبب الرئيسي للتأخر في تحقيق التنمية المستدامة يتمثل في الافتقار إلى التركيز على الأطر القانونية والمؤسسية. وشجع ممثل فلسطين على المشاركة الكاملة للمنظمات غير الحكومية في جميع القضايا، مشيرا إلى المنظمات غير الحكومية لا تشارك سوى في بعض القضايا وتتجنب المشاركة في القضايا الأخرى. وطالب ممثل المملكة العربية السعودية بتجنب تطبيق المعايير الجديدة ذات الصلة على الاقتصاد الأخضر.

الجلسة رقم 6: التوصيات والاختتام

تولى جميل الدين جاب الله، مدير إدارة البيئة والإسكان والتنمية المستدامة بجامعة الدول العربية، دور المنسق بهذه الجلسة التي انعقدت مساء يوم الاثنين. وألقى السفير البرازيلي بمصر سيسانو ميلانتونيو نيتو كلمته خلال الاجتماع نظرا لاستضافة دولته لمؤتمر ريو + 20، مؤكدا خلالها أن القضاء على الفقر والحد من انعدام المساواة شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة. وذكر أنه ينبغي أن يتم تناول الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر وأن يتكيف مع الظروف القطرية المحددة التي تعتمد على الركائز الثلاثة جميعها. وقال أنه يجب أن تظل البلدان مفتوحة أمام الفرص الجديدة التي قد تنشأ. وأكد فيما يتعلق بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة على الحلول العملية والمقبولة

فريد عبد القادر من المكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغربي آسيا بتقديم الشكر إلى المشاركين على مساهماتهم في الاجتماع، بالإضافة إلى تقديم الشكر إلى المنظمين والمترجمين الفوريين على ما بذلوه من جهد. وأكدت ماجدلاني أن المشاركين قد اتفقوا على عدد من التوصيات التي تحظى بأهمية كبرى للاقليم ككل، ومن ثم، تمهد الطريق للتواجد بقوة خلال فعاليات مؤتمر ريو + 20. وقد انتهى الاجتماع في الساعة 10:45 مساءً.

توصيات الاجتماع التحضيري العربي

تنقسم التوصيات إلى الفصول التالية: المقدمة، والتوصيات العامة، والتقدم المنجز، والفجوات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة، والتحديات الجديدة والناشئة، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، والاقتصاد الأخضر.

تشير المقدمة إلى الاستعدادات القطرية والإقليمية لمؤتمر ريو + 20 وتتناول ما يلي ضمن أمور أخرى:

- الحاجة إلى توجه متوازن لتحقيق التنمية المستدامة من أجل دعم الصلات والتفاعلات بين الركائز الثلاثة.
- الحاجة إلى تحقيق التنمية، مع وضع العدالة في الاعتبار، بما في ذلك الكرامة الإنسانية ومحاربة الفقر ضمن أمور أخرى.
- الدور الرئيسي للتعاون الإقليمي في تعزيز برامج التنمية المستدامة، وأهمية الأبعاد الإقليمية كنتيجة لمؤتمر ريو + 20.

تؤكد التوصيات العامة على أهمية مبادئ ريو وتعيد

التأكيد على ما يلي، ضمن أمور أخرى:

- مبادئ المسؤوليات المشتركة والمتباينة وحماية البيئة والموارد الطبيعية للأشخاص الذين يعيشون في ظل الاحتلال.
- نتائج المؤتمرات الرئيسية للتنمية المستدامة، بما في ذلك جدول أعمال القرن الحادي والعشرين والأهداف الإنمائية للألفية وخطة جوهانسبيرج للتنفيذ وتوافق آراء موننتيري.
- الحاجة إلى ضمان تعزيز الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة وتحقيق التكامل بينها.

واقترح ممثل مصر إضافة فقرة عن عواقب الأزمة المالية على البلدان النامية وعن نظام التجارة الدولية العادل الذي يساعد على تحقيق التنمية المستدامة ويحل مشكلة الديون التي تعاني منها البلدان النامية. واقترح فقرة إضافية أيضاً حول الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، قائلاً أنه أياً كان ما يتم الاتفاق عليه لا ينبغي أن يؤدي إلى فرض أي أعباء إضافية على البلدان النامية أو فرض حواجز أو شروط تجارية على البلدان العربية.

وفيما يتعلق بالتوصية ذات الصلة بالتحضر المتزايد والحاجة إلى زيادة فرص العمل وتوفير الخدمات الأساسية والبنية الأساسية، اقترح ممثل الأردن إضافة إشارة إلى المدن الصديقة للبيئة؛ ومع ذلك، اعترض ممثلاً المملكة العربية السعودية والسودان. واعترض ممثل المملكة العربية السعودية أيضاً على مقترح قدمته اليمن بالإضافة إشارة إلى عملية مراكش حول الاستهلاك والإنتاج المستدامين، مشيراً إلى عدم وجود اتفاق بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة التاسع عشر بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين.

وقرر المشاركون أيضاً الإشارة إلى دعم مشاركة المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة ومنحهم صوتاً في مؤتمر ريو + 20.

وافق أعضاء الوفود على التوصيات وأشار المنسق جاب الله إلى أنه سوف يتم إحالة التوصيات إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأوضح أيضاً أن اللجنة المشتركة المعنية بالبيئة والتنمية سوف تناقش الإعلان الوزاري فور انتهاء هذا الاجتماع، والذي سوف يقره الوزراء العرب خلال الاجتماع التالي لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن البيئة في ديسمبر.

البيانات الختامية: في الجلسة الختامية، قام كل من رولا ماجدلاني من اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، وجمال الدين جاب الله من جامعة الدول العربية، وعادل



تشير التوصيات ذات الصلة بالإطار المؤسسي للتنمية المستدامة إلى أنه ينبغي أن يكون أي إطار مؤسسي مستقبلي للتنمية المستدامة: ليس غاية في حد ذاته، بل يرتبط بطبيعة القرارات التي سوف يتم الاتفاق عليها بالمؤتمر، وأن يتناول الركائز الثلاثة للتنمية المستدامة، وألا يؤدي إلى فرض أي أعباء إضافية على البلدان النامية أو يفرض أي عقبات أو شروط تجارية على البلدان العربية.

تؤكد التوصيات على ما يلي:

- الحاجة إلى دعم الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة وتأسيس وتعزيز الأطر المؤسسية الإقليمية والقطرية.
- ألا يستغل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة الاعتبارات البيئية بصفتها عقبات أو شروط لتوفير المساعدات التنموية.
- الحاجة إلى دعم أو إقامة المجالس القطرية للتنمية المستدامة.
- التركيز على تفعيل وتحسين الاستفادة المثلى من المؤسسات القائمة، على كلا المستويين الإقليمي والدولي، قبل النظر في إمكانية إقامة مؤسسات جديدة.
- دعم التنسيق بين الأطر القطرية والإقليمية والدولية وبين هيئات وأجهزة الأمم المتحدة.

وحول الاقتصاد الأخضر، تشير التوصيات إلى الافتقار إلى تعريف متفق عليه، ولكنها تنص على اعتبار أي تعريف يتم التصديق عليه في المستقبل بمثابة أداة لتحقيق التنمية المستدامة، وليس بديلاً لها. وتنص التوصيات أيضاً على أنه: في حالة إقرار مفهوم دولي للاقتصاد الأخضر، ينبغي أن يتم التأكيد على التحول التدريجي نحو ذلك الاقتصاد وفقاً للسمات الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة.

تنص التوصيات على ضرورة عدم استخدام أي مفهوم مستقبلي للاقتصاد الأخضر ليكون:

- نموذجاً موحداً يتم تطبيقه على الإقليم بالكامل.
- ذريعة لخلق حواجز تجارية ومعايير بيئية جديدة.
- أساساً لتقديم الدعم المالي والمساعدات،

حول التقدم المنجز والفجوات في تنفيذ نتائج مؤتمرات القمة الرئيسية للتنمية المستدامة، فإن التوصيات، ضمن أمور أخرى:

- تشير إلى التقدم الذي حققته البلدان العربية.
- تشير إلى التحديات المتبقية، مثل القضاء على الفقر وخلق فرص العمل والترابط الاجتماعي وحقوق المرأة والوصول إلى المعلومات واحتياجات الشباب وتحرير التجارة ونقل التكنولوجيا وآليات التمويل وبناء القدرة.
- دعوة البلدان المتقدمة إلى الوفاء بالتزاماتها تجاه البلدان النامية.
- إعادة التأكيد على الالتزام بتنفيذ "مبادرة التنمية المستدامة بالمنطقة العربية" التي تم إقرارها عام 2004.
- التأكيد على أهمية تعزيز ودعم التكامل الإقليمي من أجل دعم تحقيق التنمية المستدامة.
- دعم مشاركة المرأة والشباب وذوي الاحتياجات الخاصة والقطاع الخاص والمجتمع المدني في التنمية وعملية صنع القرار.
- الدعوة لتأسيس شبكات معلومات وبيانات التنمية المستدامة وإقامة نظام معلومات إقليمي للتنمية المستدامة.
- الحاجة إلى دعم الأشخاص الذين يعيشون في ظل الاحتلال فيما يتعلق بدعم متطلبات التنمية الخاصة بهم.

حول التحديات الناشئة والجديدة، ترتبط التوصيات، ضمن أمور أخرى، بما يلي:

- التحولات الاجتماعية والسياسية في الإقليم كفرصة لإعادة النظر في أولويات التنمية، وخاصة من خلال البعد الاجتماعي، مثل تحقيق العدالة الاجتماعية وخلق فرص العمل.
- القضايا الجديدة التي تواجه المنطقة العربية، مثل تغير المناخ والتكيف معه والتأثيرات الناجمة عنه، مثل ندرة الغذاء والمياه وتدهور الأراضي وزيادة الجفاف والتصحر.
- الأزمة المالية الدولية وانعكاساتها والدعوة إلى إقامة نظام تجاري دولي عادل يساعد البلدان الناجمة على الوصول إلى الموارد من أجل تحقيق التنمية المستدامة وتسوية مشكلات الديون.
- النمو السكاني غير المسبوق والتحصن، اللذان يتطلبان توفير الخدمات والبنية الأساسية.



لمواردها من أجل ضمان تحقيق الأمن الغذائي والمائي؟ وكيف تؤثر الأنشطة الاقتصادية والنمو السكاني على الموارد الطبيعية في البلدان العربية؟ وهل العرب مستعدون للمنافسة في عالم الاقتصاد منخفض انبعاثات الكربون؟ **التواريخ:** 27-28 أكتوبر 2011. **الموقع:** بيروت بلبنان. **الاتصال:** أمانة المنتدى العربي للبيئة والتنمية. **هاتف:** 321800-1-961+ فاكس: 321900-1-961+ **البريد الإلكتروني:** info@afedonline.org **الموقع الإلكتروني:** www.afedonline.org

اجتماع الخبراء الثاني المعني بآثار الاقتصاد الأخضر على التجارة: سوف يعقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) اجتماع الخبراء الثاني المعني بآثار الاقتصاد الأخضر على التجارة. وسوف يواصل استكشاف السبل التي يستطيع الاقتصاد الأخضر بموجبها، من خلال النمو التجاري، أن يصبح أداة تنموية لتحقيق الدخل تساهم بصورة مباشرة في الوفاء بضرورة التنمية المستدامة. وسوف تكون النتائج بمثابة مدخل إلى العملية التحضيرية لمؤتمر ريو + 20. **التواريخ:** 8-10 نوفمبر 2011. **الموقع:** جنيف بسويسرا. **الاتصال:** لوكاس أسونكاو. **فاكس:** 0247-917-22-41+ **البريد الإلكتروني:** lucas.assuncao@unctad.org **الموقع الإلكتروني:** www.unctad.org

مؤتمر بون 2011: العلاقة بين المياه والطاقة والأغذية: الحلول الخاصة بالاقتصاد الأخضر: الذي تنظمه الحكومة الألمانية، ويستهدف هذا المؤتمر تحقيق هدفين هما: تطوير الحلول المشتركة بين القطاعات لتحقيق الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي، ووضع العلاقة بين الأمن المائي وأمن الطاقة والأمن الغذائي في سياق عملية مؤتمر ريو + 20 والاقتصاد الأخضر. **التواريخ:** 16-18 نوفمبر 2011. **الموقع:** بون بألمانيا **الاتصال:** إيمك نثيم، الأمانة. **هاتف:** 1547-79-6196-49+ **البريد الإلكتروني:**

- وسيلة للحد من حق البلدان النامية في الاستفادة من مواردها الطبيعية.
- أداة لإعفاء البلدان المتقدمة من التزاماتها تجاه البلدان النامية.

الاجتماعات القادمة

للتعرف على الاجتماعات الإضافية التي تسبق مؤتمر ريو + 20، يرجى زيارة الصفحة الإلكترونية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة <http://www.uncsd2012.org/> أو قاعدة بيانات سياسات وممارسات التنمية المستدامة للمعهد الدولي للتنمية المستدامة <http://uncsd.iisd.org/>

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لآسيا والمحيط الهادي: تعقد اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لآسيا والمحيط الهادي والشركاء اجتماعا إقليميا استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. **التواريخ:** 19-20 أكتوبر 2011. **الموقع:** سول بجمهورية كوريا. **الاتصال:** أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. **البريد الإلكتروني:** uncsd2012@un.org **الموقع الإلكتروني:** <http://www.unescap.org/esd/environment/Rio20/pages/RPM.html>

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لأفريقيا: سوف تعقد اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لأفريقيا والشركاء الاجتماع التحضيري الإقليمي الأفريقي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. **التواريخ:** 20-25 أكتوبر 2011. **الموقع:** أديس أبابا بإثيوبيا. **الاتصال:** أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. **البريد الإلكتروني:** uncsd2012@un.org **الموقع الإلكتروني:** http://www.uneca.org/eca_programmes/sdd/events/Rio20/preparatory.asp

المؤتمر الدولي الرابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية: يتناول هذا المؤتمر تساؤلات مثل: هل تحظى البلدان العربية بسياسات تنمية اقتصادية للإدارة المستدامة



الموقع الإلكتروني: Euocommunity@ead.ae
<http://www.eyeonearthsummit.org/>

الاجتماع الثاني المنعقد فيما بين الدورات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: سوف يعقد الاجتماع الثاني المنعقد فيما بين الدورات لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أواخر عام 2011. التواريخ: 15-16 ديسمبر 2011 الموقع: مقر الأمم المتحدة بنيويورك الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني: <http://uncsd2012.org>

الدورة الثالثة والعشرون لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة: من المتوقع أن يقر هذا الاجتماع المبادرة الوزارية العربية للاقتصاد الأخضر، التي أعتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا وجامعة الدول العربية والمكتب الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لغرب آسيا. التواريخ: 21-22 ديسمبر 2011 الموقع: القاهرة بمصر الاتصال: أمانة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا الموقع الإلكتروني: <http://www.escwa.net>

الدورة الاستثنائية الثانية عشر لمجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة: سوف يعقد مجلس الإدارة/ المنتدى البيئي الوزاري العالمي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة دورته الاستثنائية الثانية عشر لتسليط الضوء على موضوعات الاقتصاد الأخضر لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة والحوكمة البيئية الدولية والقضايا الناشئة. التواريخ: 20-22 فبراير 2012 الموقع: نيروبي بكينيا الاتصال: جميل أحمد، برنامج الأمم المتحدة للبيئة هاتف: 3411-3-762-20-254 فاكس: 3929-762-20-254+ البريد الإلكتروني: sgc.sgb@unep.org

الموقع الإلكتروني: bonn.conference2011@giz.org
 الموقع الإلكتروني: [www.http://www.water-energy-food.org](http://www.water-energy-food.org)

اجتماع الخبراء رفيع المستوى المعني بالاستخدام المستدام للمحيطات: سوف يعقد هذا الاجتماع، الذي تستضيفه موناكو، خلال شهر نوفمبر. التواريخ: 28-30 نوفمبر 2011. الموقع: موناكو. الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني: [www.http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu-50](http://www.uncsd2012.org/rio20/index.php?menu-50)

الاجتماع التحضيري الإقليمي لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لمنطقة اللجنة الاقتصادية لأوروبا: سوف تعقد اللجنة الاقتصادية لأوروبا اجتماعا إقليميا استعدادا لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. التواريخ: 1-2 ديسمبر 2011. الموقع: جنيف بسويسرا. الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني: <http://www.unep.org/env/SustainableDevelopment/RPM2011/RPM2011.html>

مؤتمر قمة عين على الأرض: يتم تنظيم "مؤتمر قمة عين على الأرض: متابعة رؤية نظمت في اطار فكرة "نظام فعال لوضع حالة البيئة العالمية تحت المراجعة". وسوف يطلق هذا الحدث مبادرة دعم الشبكة العالمية للمعلومات البيئية ويتناول السياسة الرئيسية والقضايا التقنية. التواريخ: 12-15 ديسمبر 2011 الموقع: أبو ظبي بالإمارات العربية المتحدة الاتصال: ماريجي هيرتر، منسق مؤتمر عين على الأرض هاتف: 4516 693 2 971+ البريد الإلكتروني: Marije.heurter@ead.ae أو



الموقع

الإلكتروني:

<http://www.unep.org/resources/gov/>

اللجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: سوف ينعقد الاجتماع الثالث للجنة التحضيرية الثالثة لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في البرازيل قبل انعقاد المؤتمر. التواريخ: 28-30 مايو 2012 الموقع: ريو دي جانيرو بالبرازيل الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني: <http://www.uncsd2012.org/rio20/>

كوكب يعاني الضغوط: معارف جديدة نحو الحلول: سوف يركز هذا المؤتمر على الحلول المطروحة لتحدي الاستدامة العالمية. وسوف يناقش المؤتمر الحلول المطروحة لنقل المجتمعات إلى مسار مستدام وتوفير القيادة العلمية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة عام 2012. التواريخ: 26-29 مارس 2012 الموقع: لندن بالمملكة المتحدة الاتصال: جيني وانج

هاتف: +86-01-8520-8796 البريد

الإلكتروني: Jen.wang@elsevier.com الموقع

الإلكتروني:

<http://www.planetunderpressure2012.net>

مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: سوف يشهد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذكرى السنوية العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي انعقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل. المواعيد: 4-6 يونيو 2012 الموقع: ريو دي جانيرو بالبرازيل الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني:

<http://www.uncsd2012.org/rio20/>

المشاورات غير الرسمية المتعلقة بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: سوف تعقد اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة سلسلة من المشاورات غير الرسمية المتعلقة بالمسودة الأولى لوثيقة النتائج خلال يناير وفبراير ومارس وأبريل 2012. المواعيد: 16-18 يناير 2012 و 13-17 فبراير 2012 و 19-23 مارس 2012 و 30 أبريل-4 مايو 2012 الموقع: مقر الأمم المتحدة بنيويورك الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني: <http://www.uncsd2012.org/org/rio20/>

الاجتماع الثالث المنعقد فيما بين الجلسات المعني بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة: سوف ينعقد الاجتماع النهائي المنعقد فيما بين الجلسات المعني بمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في مارس 2012. التواريخ: 26-27 مارس 2012 الموقع: مقر الأمم المتحدة بنيويورك الاتصال: أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة البريد الإلكتروني: uncsd2012@un.org الموقع الإلكتروني: <http://www.uncsd2012.org/rio20/>